

تزايد الدلائل على قرب انتعاش قطاع التشييد المغربي

الشركات تسعى لتجاوز كافة العراقيل وزيادة الاستثمار مدعومة بحزمة التحفيز الحكومي



تدفع المشاريع الإنشائية المخطط إنجازها في المغرب العام الجاري قادة صناعة البناء والمقاولات بالبلاد إلى تبني تمش جديد لمواكبة الوضع الاقتصادي بعد أشهر من الركود بسبب الأزمة الصحية، مدفوعاً بحزمة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم نشاط التطوير العقاري والبنية التحتية.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

المعاملات تراوحت بين 40 و60 في المئة حسب النشاط (البناء أو الأشغال العامة) وفي توفير فرص العمل، خصوصاً الموسمية منها.

وقامت الدولة باعتماد مجموعة من التدابير في إطار موازنة العام الماضي تمحورت أساساً حول تحسين الشروط التمويلية والإمكانيات الضريبية، والتي ستدعم بشكل قوي طلب الأسر على الوحدات السكنية وتشجيع المطورين العقاريين على الاستثمار.

وأكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني أن هناك تقدماً في أعمال التطوير بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة، لاسيما من خلال الإجراءات المخددة لانتعاش وإعادة إطلاق قطاع البناء والأشغال.

وبحسب التقديرات الرسمية، فقد تم خلال العام الماضي إنجاز ما يناهز 85.875 وحدة سكنية في إطار التاهيل الحضري، وبناء أكثر من 14 ألف وحدة جديدة، وتحقيق استثمارات تصل إلى 4.36 مليار درهم (450 مليون دولار) ورقم معاملات يبلغ 3.32 مليار درهم (337.5 مليون دولار).

وتعزو المندوبية السامية للتخطيط توقعاتها لديناميكية أشغال البنية التحتية إلى زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية في البنية التحتية. ويضم قطاع البناء والأشغال العمومية في المغرب حوالي خمسة آلاف شركة توفر حوالي 80 ألف فرصة عمل.

ومن بين التحديات التي تواجه القطاع عملية تمويل المشاريع، إذ لا يزال النظام المصرفي يتلصق في دعمه رغم أن هناك حرصاً من قبل العاهل المغربي الملك محمد السادس على أن تكون البنوك مساهماً مهماً في عمليات التنمية بالبلاد.

ويقول رئيس الجمعية الوطنية للبناء والأشغال العمومية إن النظام المصرفي يرى أن قطاع البناء والأشغال العمومية يواجه مخاطر عالية ولم يعد يرغب في منح قروض إضافية لتحسين مالية الشركات.

وطالبت الجامعة الوطنية للبناء والأشغال العامة بضغط ما بين 10 و20 في

الرباط - يحدث قطاع التشييد والبناء في المغرب الخطى نحو تنفيذ حزمة من الخطط الملائمة لمواجهة التغيرات والتحديات التي تشهدها السوق المحلية جراء التغيرات الحاصلة على خارطة الاقتصاد بفعل تداعيات الوباء.

وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن يشهد قطاع البناء والأشغال العامة، الذي يمثل أكثر من 6 في المئة من الاقتصاد المغربي، نمواً بنسبة 5.1 في المئة في 2021 بعد انخفاض بنسبة 9.8 في المئة خلال العام الماضي.

ويساهم قطاع البناء والأشغال العامة بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي المغربي وله آثار غير مباشرة على عدة قطاعات مرتبطة به.

المولودي بنحمان

2020 أصعب سنة بالنسبة إلى القطاع مع خسائر في رقم المعاملات

وواجهت سوق البناء والتشييد في البلاد ضغطاً متزايداً ناجماً عن قيود الإغلاق الاقتصادي، ولكن بفضل التدابير الحكومية فإنه من المتوقع أن ينتعش القطاع مدفوعاً بانتعاش أشغال البنية التحتية والحركية المرتقبة لإنشطة البناء التي ستستفيد من السياسات المعتمدة خلال سنة 2020 لتشجيع الطلب.

وساهم توقف عمليات البناء بسبب القيود المفروضة لمنع تفشي وباء كوفيد-19 وانخفاض مبيعات المساكن في تناقض استثمارات المطورين العقاريين، كما تعرض القطاع إلى خسائر كبيرة من حيث حجم المبيعات وأيضاً على مستوى التشغيل.

وقال رئيس الجمعية الوطنية للبناء والأشغال العمومية المولودي بنحمان إن "2020 كانت أصعب سنة بالنسبة إلى قطاعنا مع خسارة فادحة في رقم

المستقبل أفضل

الماضي بلغت مساحتها نحو 384 هكتار.

ولفت مهنيون إلى أن تعافي الاقتصاد المغربي يبقى رهيناً باستئناف القطاع نشاطه بوتيرة أسرع خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية.

واستمرت قروض السكن في التسارع مع نهاية مايو الماضي مسجلة ارتفاعاً على أساس سنوي بنحو 6.8 في المئة، أي أكبر زيادة لها خلال السنوات السبع الماضية.

وبالنظر إلى هذه التطورات، حسب مديرية الدراسات والتوقعات المالية، بلغ نمو القروض العقارية 4.4 في المئة في مايو الماضي، بعد أن كان عند حوالي 3.6 في المئة قبل شهر.

في تنمية التجهيزات العامة والمصالح الاجتماعية، وتواكب إنجازات السكن الاجتماعي وإعادة تأهيل الأحياء السكنية العشوائية.

5.1
في المئة النسبة المتوقعة للنمو في قطاع البناء في 2021، وفق المندوبية السامية للتخطيط

وتظهر البيانات الرسمية أن المديرية صرفت ما يناهز 843 مليون درهم (93 مليون دولار) من أجل شراء عقارات وممتلكات أخرى خلال العام

العمومية، حيث سجلت ارتفاعاً بنسبة 24.4 في المئة في يونيو 2021.

وأبرزت مديرية الدراسات والتوقعات المالية في مذكرتها الأخيرة حول الظرفية لشهر يوليو 2021 أن هذه المبيعات تحسنت بنسبة 1.1 في المئة قياساً مع نهاية يونيو 2019.

وكشف بنحمان أن انتعاش مبيعات الإسمنت يمكن تفسيره باستئناف المشاريع الكبرى مثل الموانئ وبعض السدود، ولكن أيضاً بالانتعاش الضعيف للنشاط العقاري.

وتدعم مديرية أملاك الدولة سياسة الاستثمار المنتج والمشاريع الكبرى للدولة ودعم سياسة عمرانية عقلانية، كما تلعب دوراً استراتيجياً

المدة من قيمة العقود المبرمة للشركات لتخفيف الضغوط المالية على تلك الكيانات، واعتماد الأفضلية الوطنية بواقع 15 في المئة بالنسبة إلى جميع الصفقات العمومية.

ودعت الجامعة ورئيس الحكومة إلى حث المصارف على لعب دورها ومواكبة الشركات التي توجد في وضعية صعبة، والإلتزام برهن الصفقات العمومية.

وقال مهنيون إنه لا يمكن للقطاع أن يستعيد الوتيرة الطبيعية لمساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني إلا إذا استفاد من مواكبة حقيقية والمرونة لضمان إعادة إقلاع القطاع.

وتعتبر مبيعات الإسمنت المحدد الرئيسي لقطاع البناء والأشغال

تراجم مقلق في جاذبية الأردن لرؤوس الأموال الخارجية

(2.8 مليار دولار)، لكنه تقلص لاحقاً مع تداعيات الأزمة المالية العالمية. وكانت الحكومة قد صادقت في نهاية 2016 على تعديل شروط منح الجنسية للمستثمرين الأجانب، في خطوة تهدف منها إلى جذب المزيد من الاستثمارات وبالتالي دفع الاقتصاد الهش قدماً نحو الانتعاش.

70.6
في المئة نسبة انحدار الاستثمارات الأجنبية في الربع الأول من 2021 بمقارنة سنوية

وموجب التعديلات يُمنح المستثمر الأجنبي الجنسية الأردنية حزمة من التسهيلات، من بينها إيداع ودعة بقيمة 1.5 مليون دولار لدى المركزي دون فائدة لمدة 5 سنوات، وشراء سندت خزينة بنفس القيمة لمدة 10 سنوات بفائدة متغيرة. وعلى المستثمر شراء أسهم في شركات أردنية بمبلغ لا يقل عن 1.5 مليون دولار، والاستثمار في الشركات الصغيرة أو المتوسطة بمبلغ مليون دولار، على ألا يتم التصرف بالأسهم لثلاث سنوات.

وتفرض الشروط على المستثمرين إقامة مشروع في أي قطاع برأس مال لا يقل عن مليوني دولار داخل حدود العاصمة، أو 1.5 مليون دولار ببقية المناطق، مع توفير 200 فرصة عمل على الأقل تكون مسجلة لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

وتضرر الأردن بسبب انعدام الاستقرار على حدوده طيلة سنوات لأسباب منها الحرب في العراق وسوريا ويعاني البلد، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

وُصفت الأردن في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020 والصادر عن البنك الدولي، على أنه من أكثر من 10 بلدان تطبيقاً للإصلاحات على مستوى العالم، لكن من الواضح أنه يواجه تحديات أمام تحسين البيئة الاستثمارية.

وتتعرض الحكومة الأردنية إلى ضغوط من قبل أوساط الأعمال لدفعها باتجاه اعتماد نموذج بديل أكثر كفاءة يحنز قطاع الاستثمارات عبر القيام بمراجعة شاملة تشمل التسهيلات والإمكانيات الضريبية وغيرها من العوامل التي قد تسهم في تعزيز مناخ الأعمال كونه إحدى قطرات النمو.

ويعد الاستثمار الأجنبي أحد المعطيات الرئيسية الداخلة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إلى جانب كل من السياحة والميزان التجاري وحوالات المغتربين. وحقق هذا المجال أعلى قيمة له في 2008 ببلوغه مستوى ملياري دينار

عمان - أشعلت إحصائيات بشأن انحدار الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الأردن في الربع الأول من 2021 الجدول بشأن بطء الإصلاحات وتناقص الجهات الحكومية في الترويج لمناخ الأعمال في وقت يعاني فيه البلد من مزيج من المشكلات.

وبحسب بيانات البنك المركزي تراجع تدفق رؤوس الأموال الخارجية في الفترة بين يناير ومارس الماضيين بنسبة 70.6 في المئة على أساس سنوي إلى نحو 61.3 مليون دينار (86.4 مليون دولار)، وكان صافي الاستثمار المباشر في الأردن بلغ 209 ملايين دينار في الربع الأول من 2020.

وتؤكد هذه البيانات مخاوف الأوساط الاقتصادية من أن مناخ الأعمال المحلي غير محفز لجذب أصحاب المشروعات مع استمرار بطء الإصلاحات رغم أن الحكومة قطعت أشواطاً لتذليل العقبات أمام المستثمرين.

ويقول البعض من المحللين إن حالة الترقب من قبل المستثمرين في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط قد أدت إلى تراجع الاستثمارات الخاصة القادمة من الخليج والدول الأجنبية.

كما يلقي البعض من المراقبين بالمسؤولية على هيئة الاستثمار التي لم تحسن الترويج للوجهة المحلية بالشكل المطلوب خاصة وأن أعضاءها لم يجتمعوا طيلة العام الماضي للوقوف على خطط تنفيذ المشروعات.

تدشين منشأة للطباعة ثلاثية الأبعاد للخرسانات في عُمان

وهذا الاتجاه ليس الأول من نوعه في البلد الخليجي، فقد ذكرت وسائل إعلام محلية نهاية شهر يونيو الماضي أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة وقّعت اتفاقية مع شركة "إنوتك" لاستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد في عمليات التشييد.

وتعد هذه التقنية نقلة نوعية في قطاع الإنشاءات وتوفر بديلاً مستداماً لأساليب البناء التقليدية، كما تساهم هذه التقنية في تسريع عمليات البناء وتقليل النفايات وتمكين الكوادر العمالية الماهرة.

وتشير التقارير الدولية إلى أن لتقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد دوراً في توفير كلفة البناء بنسبة تصل إلى 70 في المئة، وكلفة العمالة بنسبة تراوح بين 50 و80 في المئة، إضافة إلى تقليل نسبة النفايات الناجمة عن عمليات الإنشاء بنسبة تصل إلى 60 في المئة.

ويرى خبراء أن الخطوة تأتي في إطار عمل مسقط على اللحاق بالركب، إذ انتشرت تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد بقوة وسرعة في جميع المجالات، خصوصاً في الدول المتقدمة لنجاحها ومردوديتها وسهولة استخدامها، إلى جانب قدرة تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد على تطوير قطاع البناء والتشييد.

كما أن هذه التكنولوجيا تقوم بالأساس على التصنيع، حيث يخلق الشيء ثلاثي الأبعاد بوضع طبقات متتالية.

ويأتي تأسيس المنشأة في إطار مذكرة التعاون التي وقّعت في شهر مايو 2021 للبحث والتطوير في مجال تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد للخرسانات في عمان لأجل زيادة القيمة المحلية المضافة وتعزيز الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص.

وبينما تسعى "إنوتك"، وهي أول شركة عمانية متخصصة في مجال تقنيات التصنيع الحديثة والطباعة ثلاثية الأبعاد، لتوسيع نشاطها بالبلد الخليجي في هذا المضمار، يتمثل دعم شركة تنمية نفط عُمان لهذه المبادرة في تقديم خبراتها الفنية وتحديد الفرص وإدارة المشروع.

مسقط - تسارعت خطوات سلطنة عمان باتجاه استخدام الحلول الذكية في عمليات التشييد والبناء، في مسعى منها إلى نشر هذا الأسلوب مستقبلاً أسوة بالعديد من بلدان العالم لخفض النفقات وتقليص الوقت أثناء تنفيذ الإنشاءات والبنية التحتية.

وذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن شركة تنمية نفط عُمان وشركة التكنولوجيا المتقدمة للحلول التعليمية (إنوتك) وشركة جلفار للهندسة والمقاولات دشنت الثلاثاء منشأة للطباعة ثلاثية الأبعاد للخرسانات في منطقة "غلا" الصناعية.



الاستفادة أكثر من التكنولوجيا